

لبنان: بعد الانفجار المدمر، يجب على السلطات احترام وحماية حقوق المتظاهرين

11 آب/أغسطس 2020

تعرب اللجنة الدولية للحقوقيين عن قلقها إزاء التقارير التي تفيد باستخدام قوات الأمن اللبنانية، بما في ذلك شرطة مكافحة الشغب ووحدات الأمن الداخلي والجيش، يومي 8 و 9 آب/أغسطس، القوة المفرطة وغير القانونية ضد منات المتظاهرين، مما أدى إلى إصابة أكثر من 700 شخص بمن فيهم عشرات في المستشفى.

كما دعت اللجنة الدولية للحقوقيين السلطات اللبنانية إلى حماية الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي، والامتناع عن استخدام القوة المفرطة وغير القانونية ضد المتظاهرين المطالبين بالعدالة في انفجار 4 آب/أغسطس في منطقة مرفأ بيروت. دمر الانفجار البنية التحتية للمدينة وأسفر عن مقتل وإصابة وتشريد أعداد كبيرة من سكانها.

وشددت اللجنة الدولية للحقوقيين على أهمية إجراء تحقيق فوري، شامل ونزيه بشأن الادعاءات ذات المصادقية بشأن الاستخدام المفرط وغير القانوني للقوة في سياق الاحتجاجات، ومحاسبة المسؤولين عنه.

وبحسب المعلومات المتوفرة لدى اللجنة الدولية للحقوقيين، كان من بين الجرحى [14 صحفياً وإعلامياً](#) على الأقل يقومون بتغطية الاحتجاجات. وبحسب تقارير منشورة، [لقي ضابط أمن حتفه](#) بعد سقوطه على مصعد أثناء مطاردته من قبل المتظاهرين. وبينما وردت أنباء عن قيام بعض المتظاهرين بإلقاء الحجارة والمفرقات النارية على قوات الأمن، تشير التقارير أيضاً إلى أن رد قوات الأمن كان عشوائياً، وفي بعض الحالات كان مفرطاً.

"لا يزال العديد من المتظاهرين في لبنان في مواجهة القوة المفرطة وغير القانونية من قبل الأجهزة الأمنية، حيث يقومون برواية نفس القصة المروعة لكيفية استجابة السلطات اللبنانية للتعبير السياسي غير المرغوب فيه وقضايا الشعب اللبناني". قالت كيت فيجينسواران، كبيرة المستشارين القانونيين في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين. "لأهالي بيروت الحق في التعبير السلمي عن غضبهم من ادعاءات المخالفات الإدارية والتي ساهمت على ما يبدو في التدمير المأساوي الأسبوع الماضي، ولهم الحق كذلك في توقع امتثال قوات الأمن للقانون."

تكشف المعلومات المستمدة من مقابلات اللجنة الدولية للحقوقيين مع ثلاثة متظاهرين، والمدعومة بالعديد من [التقارير](#) الإعلامية و [تقارير وكالات الأنباء](#)، أن قوات الأمن أطلقت كميات كبيرة من الغاز المسيل للدموع، بالإضافة إلى الرصاص المطاطي، على متظاهرين في عدة مواقع في وسط بيروت، بما في ذلك تجمع ما لا يقل عن [10,000 شخصاً](#)، بمن فيهم أطفال في ساحة الشهداء وأولئك الذين دخلوا المباني النيابية والوزارية. كما تشير التقارير إلى أن قوات الأمن [أطلقت الذخيرة الحية](#) أيضاً خلال الاحتجاجات.

ذكر أحد المتظاهرين الذين تحدثت معهم اللجنة الدولية للحقوقيين، أنه أصيب في ذراعه برصاصة مطاطية وفي ساقه بمسدس بيليه، تسبب الأخير في إصابة أجزاء مختلفة من جسده بشظايا. كما كشفت تقارير على مواقع التواصل الاجتماعي أن بعض المتظاهرين أصيبوا بالرصاص المطاطي في الوجه [والعينين](#). و [نفث](#) قوات الأمن الداخلي استخدام الرصاص المطاطي.

وبحسب مظاهرة أخرى، فقد أفادت أنها قد هوجمت من قبل أشخاص موالين للحكومة في حضور ضباط الأمن الداخلي والجيش أثناء تصويرها لمشاهد خارج مستشفى الجامعة الأمريكية، وقد هددوها بشكل عنيف وقاموا بكسر هاتفها المحمول. كما ظهرت تقارير على منصات التواصل الاجتماعي عن قيام قوات الأمن بضرب ومضايقة المتظاهرين [بشكل عشوائي](#).

ينص القانون الدولي فيما يتعلق باستخدام القوة من قبل ضباط الأمن، وهو ملزم للبنان، على أن استخدام القوة مسموحاً به فقط في حالة الضرورة وكل أخير ولغرض حماية الأرواح حصراً أو منع إصابة خطيرة من تهديد وشيك، ويجب أن يكون بالقدر اللازم لأداء واجبهم. كما يجب أن تكون جميع أشكال استخدام القوة تمييزية غير عشوائية ومتناسبة مع حجم التهديد بالضرر.

دعت اللجنة الدولية للحقوقيين إلى إجراء تحقيق فوري، شفاف، مستقل ونزيه بشأن انفجار 4 آب/أغسطس من قبل آلية خاصة ومستقلة في ظل غياب الاستقلالية في أجزاء من القضاء اللبناني. كما كررت الدعوة منظمات حقوقية أخرى وأعضاء من المجتمع الدولي. رفض الرئيس اللبناني الدعوة ووصفها بأنها "مضيعة للوقت" وحث بدلاً من ذلك القضاء اللبناني على التحرك بسرعة للتحقيق في الحادثة.

أعلن رئيس الوزراء حسان دياب استقالة حكومته يوم الاثنين بعد مطالبات شعبية واسعة للمؤسسة السياسية للاستقالة بعد الانفجار. كما قدم تسعة أعضاء في البرلمان استقالتهم، كما استقال عدد من الوزراء في الحكومة وكذلك السفير اللبناني في الأردن من مناصبهم خلال نهاية الأسبوع.

"كان الانفجار مدمر لأهالي بيروت، ولم يؤد فقط إلى خسائر في الأرواح وإصابات جسيمة، ولكنه أدى إلى انتهاك جسيم لحقوقهم في السكن والصحة، وحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية الأخرى." قالت فيجينيسواران "في ظل ردة فعل السلطات اللبنانية حتى الآن، ونظراً لسجلها الضعيف في السعي إلى تحقيق المساءلة، من الواضح أن هناك حاجة ماسة إلى آلية محاسبة مناسبة للتحقيق في الانفجار والاستجابة لمطالب الضحايا ونداءاتهم لتحقيق العدالة. التغيير في الحكومة لا يكفي."

معلومات ذات علاقة

في 4 آب/أغسطس 2020، ضربت انفجارات ضخمة منطقة مرفأ بيروت، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 160 شخصاً وإصابة أكثر من 5000 ونزوح داخلي لنحو 300.000 شخص. ادعت السلطات اللبنانية أن 2700 طن من نترات الأمونيوم المخزنة في مستودع على الواجهة البحرية أدت إلى الانفجار. تزعم تقارير أن السلطات بما فيها السلطة القضائية، كانت على علم بتخزين المواد شديدة الاشتعال في المرفأ والخطر المترتب على ذلك، لكنها فشلت في نقلها أو التخلص منها.

في خضم احتجاجات نهاية الأسبوع في 8 آب/أغسطس 2020، فرض المتظاهرون سيطرتهم على عدد من مباني الوزارات يوم السبت، بما في ذلك وزارة الخارجية، وزارة المالية ووزارة البيئة، لكن هذا لم يدم طويلاً حيث تم نشر تعزيزات عسكرية لطرد المتظاهرين واستعادة هذه المباني.

لقد كان لبنان في حالة مضطربة حتى قبل الانفجار المميت يوم الثلاثاء، حيث كان بصراع أزمت متعددة تتضمن الظروف الاقتصادية الصعبة والنتيجة عن سوء الإدارة والفساد للإدارات المتوالية وكذلك وباء COVID-19 العالمي. علاوة على ذلك، كان لبنان يعيش حركة احتجاجات شعبية مستمرة ضد الفساد المستشري والمؤسسات الفاشلة وهياكل السلطة الطائفية، والتي اندلعت في أكتوبر 2019.

للتواصل:

كيت فيجينيسواران، كبيرة المستشارين القانونيين في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين،

kate.vigneswaran@icj.org ، +31-62-489-4664